

يعقوب الصراف؟! حسنة عليك

حسنة عليك

«إن الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس (ميشال) عون للمملكة العربية السعودية والنتائج الإيجابية الكبرى التي تحققت فتحت آفاقاً جديدة في مسار العلاقات مع مملكة الخير، التي لطالما وقفت الى جانب لبنان دولة وشعباً (...). وسيكون هناك عدد من الوزراء في استقبال أول طائرة تحمل الإخوة السعوديين القادمين الى لبنان».

«السعودية هي قبلة العروبة».
«بعد ثلاثين سنة عم نتخرق إنت سنّي وأنا شيعي، وإنّ ماروني وأنا روم، تعلّمنا من السعودية، إنو يا شبيبة في إشيّا مجبورين نحلّها بالحكي، مجبورين نقعد مع بعض ونعترف ببعض».

يمكن توقع صدور هذا الكلام عن أي نائب أو وزير أو مسؤول في تيار المستقبل. وكانت تنقصه عبارة «طويل الباع» ليُنسب بسهولة إلى رجل الأعمال (في السعودية) النائب (في لبنان) نعمة طعمة. ويمكن بكل «راحة ضمير» نسب هذا الكلام للوزير مروان حمادة الذي لم يخجل من القول في برقيات السفارة الأميركية: «إننا كالعاهرات نتذكّر من يعطينا المال». وهو لطالما اشتهر بتدبيح هذا المديح للنظام الذي لم يترك مشروعاً قومياً عربياً إلا حاربه (منذ ما قبل جمال عبد الناصر)، وموّل الحرب الأهلية اللبنانية، واحتل البحرين قبل 5 سنوات، وساهم في تدمير اليمن في ستينيات القرن الماضي، وأقفر الشعب اليمني قبل أن يشنّ عليه عدواناً همجياً مستمراً منذ ما يزيد على 21 شهراً، وواجه كل مشروع مقاوم للعدو الإسرائيلي وكل رافض للهيمنة الأميركية، وشارك في حصار العراق ثم غزوه، بعدما دعم صدام حسين في واحدة من أطول الحروب في منطقتنا، وكان له نصيب في خلق تنظيم «القاعدة»، وسعى إلى استثمار وجود «داعش» لمضاعفة المأساة العراقية، وعمل على تفتيت سوريا، وأنّج - ولا يزال - فكرياً إقصائياً تدميراً يعاني من خطره العالم أجمع.

لكن الصدمة أن الكلام المذكور أعلاه صدر عن وزير الدفاع يعقوب الصراف، في خطاب ألقاه في حفل تكريمه من قبل مطران عكار للروم الأرثوذكس، باسيليوس منصور، الذي يُفاجئ كثيرين بصلابة موقفه السياسي الداعم للمقاومة وللحق الفلسطيني. وللمأساة، يصعب وصف الوزير الصراف بغير كلمة «الأممي»، وهو الذي لم يُقم أي اعتبار للثمن الذي كان يراى له أن يدفعه يوم واجه الحيتان محافظاً لبيروت، ولا أخذته «لومة لائم» ولم يابه بمستقبله السياسي عندما استقال من حكومة الرئيس فؤاد السنيرة عام 2006. ويمكن تفهّم متطلبات الموقع الرسمي، وتوجه رئيس الجمهورية المنفتح على السعودية. كما أن في مقدور أيّ كان تبرير عدم مهاجمة النظام السعودي، ووقف انتقاده، وقول بعض الكلام الدبلوماسي في حقه. لكن أن يصل الأمر إلى ما هو وارد أعلاه، فهذا مما يُحدِث خللاً في معايير تقويم السياسيين.

معالي الوزير، من شروط وصف «الأممي»، ألا تقتصر النزاهة على نظافة الكف. اللسان أيضاً يتطلب بعض الصون.

تقرير

جنبلات والنسبية الخطر على الزعامات لا على الدروز

يقال النائب وليد جنبلاط

بشراسة ضدّ «النسبية».

مستخدماً سلاحاً مزّ

عليه الزمن، هو «الخطر

على الطائفة». لكنّ هذا

القلق، ليس إلا دافعاً عن

تمدّد زعامات المخارطة في

العقود الماضية، وخوفاً

من انكسار قبضة احتكار

الجنبلاتية للمقاعد الدرزية

فُراس الشوف

لم يحكم التوتّر والقلق النائب وليد جنبلاط، على رغم قسوة السنوات الماضية، كما يحكمناه الآن، في ظلّ «الصراع» الحالي على قانون الانتخاب، مع أن القلق ينعكس متعة على صفحته على «تويتر». يرفع جنبلاط لواء «غيرة الدين»، مصوراً النسبية خطراً وجودياً على طائفة الموحّدين الدرّوز. وهي في الحقيقة ليست كذلك، بل هي مجرّد «خطر» على احتكار رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي التمثيل الدرزي وجزءاً كبيراً من التمثيل النيابي المسيحي في دائرتي الشوف وعاليه. فالقول إن النسبية في قانون الانتخاب تعني خطراً وجودياً على طائفة الموحّدين الدرّوز بخسارة نوابها أو ما شابه، هو محض تلفيق. إذ إن «الطائفة» كجماعة ومذهب ومصالح لا فرق عندها إن ربح نواب جنبلاط أو نواب غيره مقاعدها، طالما أنهم درّوز، وطالما أن حصّتها من نواب البرلمان وفي التعيينات مضمونة بالـ(6 و6 مكرن). ولعل أقوى أوراق جنبلاط، هي تلك التي ورثها عن عائلته كما ورثها آخرون في مذاهب وطوائف أخرى عن عائلاتهم وعن منطلق الاحتلال العثماني والغربي، وهو أن مصالح الطائفة هي تلك المتمثلة بمصالح الزعيم القوي الذي يملك وحده بُعد الأفق

تقرير

عبد الكافي الصمد

لم ينل خير انتخاب الشيخ رائد حليل، أمس، رئيساً جديداً لهيئة العلماء المسلمين في لبنان» اهتماماً على غرار ما كان يحصل منذ ولادة الهيئة قبل نحو ست سنوات، عندما كانت، رئيساً ومشايخ، تحتل صدارة الأحداث.

فعندما وُلدت الهيئة، بعد فترة وجيزة على اندلاع الأحداث في سوريا، حاولت تقديم نفسها كـ«ناطق» باسم المسلمين السنة في لبنان، وأثبتت من خلال نشاطاتها وامتدادها في مختلف المناطق أنها أصبحت رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه على الساحة السنّية.

وجواهر الدرّاية، في مصير الطائفة ومستقبلها، وطبعاً مصالحها. أن يرتكب الفرع السوري لـ«تنظيم القاعدة» أو «جبهة النصرة» مجزرة بحق درّوز جبل السماق في إدلب، فتلك ليست مصيبة، ولا تهديداً وجودياً على الطائفة يستدعي «غيرة الدين». مسموح لـ«جبهة النصرة» أن تقتل الدرّوز، وممنوعٌ على «النسبية» أن توصل مرشحاً إلى البرلمان لا يُسمّح جوحاً» في المختارة، ولا يدفع مالا لتغطية حركة البيك، حتى أولئك المساكين في قرى جبل السماق، من المئات القلائل الذين تمسّكوا بقراهم بعد التهجير، وبقوا فيها مرغمين على تغيير مذهبهم واعتناق مذهب من مذاهب أهل السنة، كما يرتضي مشايخ التكفير والوهابية والإخوان، لا خطر عليهم. فَمَا النسبية هي «الغول».

أما بلدة حَضْر في القنيطرة السورية، التي يتهددها إرهابيون في «جبهة النصرة» ذاتها، وعملاء إسرائيل من «الإكليروس الدرزي» في فلسطين المحتلة، فلا يشكّل جرحها خطراً على «الطائفة»، تماماً كما لا تثير القلق، الأشواط التي قطعتها إسرائيل في «تدجين» شريحة من درّوز فلسطين المحتلة. وفي المقابل، تبدو فكرة أن يأخذ النائب طلال أرسلان مقعده النيابي وهو حقّه في عاليه من دون منة من جنبلاط، أقرب إلى التهديد الاستراتيجي، أو أن يصل مرشح للحزب السوري القومي الاجتماعي في عاليه أو بعبدوا أو الشوف، ليعكس

مسموح لـ«النصرة»

أن تقتل الدرّوز

وممنوعٌ على

«النسبية» أن توصل

وهاب إلى البرلمان

حضور القوميين المعترين عند الدرّوز اللبنانيين، فذلك أعظم الشّور. أمّا أن يتمكّن الوزير السابق وهاب من الفوز بأحد المقعدين الدرّزين في الشوف، فذلك يستدعي استنقاراً وحشداً، والإعلان الفعلي عن خطر وجودي، في ظلّ إصرار جنبلاط على توريث زعامته لولده تيمور. يسارع جنبلاط إلى إرسال نوابه لحاجّة له بعد أحداث 5 أيار 2008 وما تلاها (التي كان لجنبلاط النصيب الأوفر في أفعالها)، لكنّه لا يريد له أن يعكس تمثيله الحقيقي. «نُسابير» القوميين ليأخذ منهم استقراراً أمّياً واجتماعياً وسياسياً في الجبل يمنعه من التمدّد، لكنّه يُجنّ إذا ما شعر بأن فرصة تسمح لهم بالتمثيل على وشك الحصول. تحت عباءة «الخوف على الطائفة»، يريد إقصاء الجميع.

حتى إنه يرفع السّقف الآن، كما لم يرفعه يوم اقترح بغالبية نوابه للرئيس ميشال عون، من دون أن يأخذ ضمانات انتخابية، لهدف واحد فقط، وهو الضغط في تشكيل الدوائر وليس في النسبية حدّ ذاتها. ورف السّقف أيضاً، يجزّ إلى تحالف انتخابي مع عون والقوات اللبنانية والرئيس سعد الحريري، على الأقل. ومن دون هذا التحالف، قد يصعب على جنبلاط نفسه الفوز بمقعده في الشوف على أساس قانون «السنتين»، أو فوز ابنه تيمور، الذي بات شبه محسوم أنه المرشح على أحد المقعدين الدرّزين في الشوف، مكان والده، على الرغم من التطمينات التي يحصل عليها جنبلاط من كلّ من القوات وحزب الله. وبطبيعة الحال، فإن التحالف مع عون والقوات والحريري، بمعزل عن القانون، يعني حكماً أن النائب عن المقعد الماروني في عاليه فؤاد السعد، والذي يعتبره جنبلاط من حصّة البطريكية وليس من حصّته، سيكون من نصيب وزير الطاقة سيزار أبي خليل، الفائز بأصوات التيار الوطني الحرّ، وصاحب الحضور الذي لا يستهان به في القضاء. ويعني أيضاً، أن مقعد النائب فادي الهبر، الأرثوذكسي،

سيؤول إلى القوات، فلا يكون جنبلاط قد خسّر شيئاً، طالما أن عون، لن «يسخى» بإخراج هنري حلو من نادي النواب. أمّا في الشوف، فمقعد النائب دوري شمعون سيكون من حصّة رئيس الجمهورية، فيما تحتفظ القوات بمقعد النائب جورج عدوان، وبالتالي جنبلاط لم يخسر شيئاً، إلا إذا أصّر عون على مقعد النائب إيلي عون لمصلحة ماريو عون، أو النائب نعمة طعمة لمصلحة غسان عطالله، أو أصّر عون أو الحريري على مقعد النائب علاء الدين تزو، وهذه لا علاقة للنسبية بها. الخسارة المحتملة إذًا، هي في النواب الجنبلاطيين الدرّوز وحدهم. من هنا، لا يوقر جنبلاط جهداً للضغط في سبيل

رفضت الانضمام إليها، لحسابات مختلفة، مثل حزب التحرير والشيخين داعي الإسلام الشهبال وأحمد الأسير. وخلال أقل من ثلاث سنوات، ملأت الدنيا وشغلت الناس، بمواقفها ونشاطاتها ووساطاتها في جولات الاشتباكات في طرابلس وأحداث عرسال وعبرا، والمخطوفين لدى بعض الجماعات الإسلامية في سوريا، إضافة إلى قضية المعتقلين الإسلاميين في السجون اللبنانية. غير أنه منذ تنفيذ الخطة الأمنية في طرابلس مطلع نيسان 2014، بالتزامن مع عودة تيار المستقبل إلى السلطة من خلال حكومة الرئيس تمام سلام، بدأ انكفاء الهيئة عن أداء كثير من الأدوار، و«اعتكف» الشيخ

سالم الرفاعي، أحد أبرز مؤسسيها، بعدما تردد اسمه في إفادات عدد من الموقوفين بملفات الإرهاب أمام المحكمة العسكرية، محرّضاً وممّولاً ومسهِلاً لتسليحهم وتعبئتهم، وصولاً إلى نقلهم إلى الداخل السوري. تراجع حضور الهيئة ونفوذها يردّها كثيرين إلى أسباب عدّة، أبرزها أنها لم تنجح في أن تكون «فزاعة» في وجه حزب الله، ولا في شدّ العصب السنّية في لبنان، كما أنها قوبلت بتحفظ شديد في الشارع السنّية، شعبياً بسبب تشدّداتها الديني، ما جعل جمهورها يقتصر على فئة قليلة، وسياسياً بسبب «نقزّة» تيارات ومواقع سياسية

حليلك رئيساً لهيئة علماء المسلمين: هل يعوّض

